الأنباء
الاحد 2 سبتمبر 2012

انتقد دعوة البنك الدولي للتسويات البنوك المركزية العالمية للتعاون

بن برنانكي: استعداد الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ إجراءات إضافية لتأمين ليونة نقدية

بن برنانكي

واشنطن ـ وكالات: أكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي الاميركي بن برنانكي أول من أمس استعداد المصرف المركزي الاميركي لتقديم مزيد من الدعم الى اقتصاد البلاد خصوصا اذا بقيت نسبة النمو منخفضة ليتاح خفض البطالة.

وفي كلمة ألقاها في الندوة الدولية السنوية للسياسة النقدية التي ينظمها الاحتياطي الفيدرالي كل عام منذ عشرين عاما في جاكسون هول في مرتفعات وايومينغ غرب الولايات المتحدة، قال برنانكي «علينا الا نستبعد» اتخاذ اجراءات استثنائية لتأمين ليونة نقدية.

وبدت اسواق المال متقلبة قبل كلمة برنانكي بانتظار كلمة منه تبشر بتليين اضافي في السياسة النقدية في المستقبل القريب، مثلما سبق ان فعل في 2010 وكذلك ولو بشكل مبطن في 2011.

وأكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي ان الاجراءات الاستثنائية التي طبقها البنك المركزي ـ وواجهت اعتراضات ـ من اجل دعم الاقتصاد الاميركي منذ خفضه معدل فائدته الاساسية الى الصفر تقريبا في نهاية 2008، كانت مفيدة والمخاطر المرتبطة بها «يمكن السيطرة عليها».

الا انه اضاف ان هذه الاجراءات كان «يصعب تطبيقها» وكان على الاحتياطي الفيدرالي التفكير مرتين قبل ان يقرر تكثيفها.

وعبر برنانكي عن «قلقه الكبير» في مواجهة «ركود سوق العمل» بينما مازال الوضع الاقتصادي «غير مرض بالتأكيد».

وتشهد البطالة ارتفاعا في الولايات المتحدة منذ مايو. وقد بلغ معدلها رسميا في يوليو 8,3٪.

ورأى برنانكي انه بدون تسريع النمو الاقتصادي الذي تراجع في الفصل الثاني من هذه السنة الى 1,7٪ في اضعف وتيرة منذ صيف 2011، سيبقى معدل البطالة لفترة طويلة بمستوى غير مقبول بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي.

وكانت محاضر آخر اجتماع للجنة السياسة النقدية في الاحتياطي الفيدرالي كشفت انه في مطلع الشهر كان «العديد» من قادة الاحتياطي يعتبرون ان «تليينا نقديا جديدا قد يصبح مبررا بعد قليل» في حال استمرار التباطؤ الاقتصادي الملاحظ منذ مطلع العام.

وكما كان متوقعا، اكد برنانكي ان الاحتياطي الفيدرالي يمكن ان يتخذ اجراءات جديدة تهدف الى تحفيز الاقتصاد، مثل الالتزام بالإبقاء على معدلات فائدة متدنية لفترة اطول ـ قد تمتد حتى 2015 ـ او عمليات شراء اضافية (لسندات مالية) بقيمة منطقية».

ويعتمد البنك المركزي الاميركي سياسة نقدية في غاية الليونة تتضمن ابقاء معدل الفائدة الرئيسية قريبا من 0٪ منذ اكثر من ثلاث سنوات ونصف، والقيام بعمليات بيع وشراء سندات مالية في الاسواق للتأثير على معدلات الفائدة على المدى البعيد.

وفي هذا السياق يبقى الاحتياطي الفيدرالي على استعداد دائم لضخ اموال تصل الى 2300 مليار دولار في الدورة المالية.

ورأى لويس الكسندر الاقتصادي في مجموعة نوموروا ان خطاب برنانكي يعلن عن برنامج جديد لشراء سندات «قبل نهاية العام».

ومن جانب آخر قال احد كبار صناع السياسة في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) انه يجب على البنوك المركزية الكبيرة في العالم زيادة التعاون بأن يأخذ كل بنك في اعتباره التأثير العالمي لقراراته في مجال السياسة النقدية ولكن بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي طعن على الفور في ذلك.

وقال جيمي كارونا المدير العام في البنك الدولي للتسويات وهو منتدى عالمي للبنوك المركزية لبعض من اكثر صناع السياسة نفوذا في العالم انه يجب عليهم استعادة الحس السليم الذي ابدوه لدى تصديهم للازمة المالية العالمية خلال الفترة من 2007 حتى 2009.

وقال لصناع السياسة خلال لقاء سنوي في جاكسون هول في ولاية وايومنج استضافه مجلس الاحتياطي الاتحادي في كانساس سيتي: «على البنوك المركزية التحلي بمنظور دولي بشكل اكبر وادراك تأثيرها الجماعي وان تأخذ في الاعتبار تبعات السياسة النقدية».

ويعمل مصرفيو البنوك المركزية الأميركية والاوروبية على استعادة النمو في الولايات المتحدة وأوروبا في الوقت الذي يدرسون فيه تكاليف وفوائد القيام بمزيد من التحركات الاخرى والتي يقول منتقدون انها قد تسهم في حدوث ازمة مالية قد تكون اكثر خطورة في المستقبل.

ولم يرفض برنانكي خلال كلمة ألقاها في حفل الغداء بشكل قاطع هذا الاقتراح ولكنه اشار الى ان اي مناقشة بشأن التعاون في مجال السياسة النقدية الدولية تقتضي ضمنا ايضا التعاون بشأن اسعار الصرف الاجنبي.

وقال «احدى المشكلات بالطبع هو ان كثيرا من سياسة اسعار الصرف لا تضعها البنوك المركزية وانما تضعها وزارات المالية.. ومن ثم فإنني اعتقد انكم فتحتم مشكلة تنسيق اكثر تعقيدا من جلوس البنوك المركزية معا والتفكير معا».

منطقة اليورو إلى موسم حافل بالمخاطر بعد العطلة

بروكسل ـ أ.ف.پ: بعدما شهدت منطقة اليورو شهرا هادئا في أغسطس تواجه الآن موسما حافلا بالنشاط والمخاطر في وقت باتت مسألة استمراريتها مطروحة بإلحاح أكثر من أي وقت مضى.

وسمحت تصريحات رئيس البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي المطمئنة خلال الصيف بتهدئة التوتر في الأسواق وأتاحت، خصوصا في الاسابيع الاخيرة لاسبانيا وايطاليا بتمويل دينهما بنسب فوائد شهدت ارتفاعا حادا. غير أن الأسواق التي تطالب بإجراءات عملية ملموسة تترقب دراغي الذي يعقد مؤتمرا صحافيا في السادس من سبتمبر لا يسمح له بارتكاب أي خطأ خلاله، وذلك بعد الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية التابعة للبنك.

وفسر قرار دراغي عدم المشاركة اول من أمس في منتدى حكام المصارف المركزية في جاكسون هول بالولايات المتحدة كمؤشر على ان البنك المركزي الاوروبي يستعد للاعلان عن خطة لإعادة شراء سندات.

وفي هذه الأثناء استؤنفت الحركة الديبلوماسية في نهاية أغسطس بين قادة الدول الرئيسية في منطقة اليورو وستتواصل في الاسابيع المقبلة مع لقاءات مقررة بين المستشارة الالمانية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ورئيس الوزراء الايطالي ماريو مونتي ونظيره الاسباني ماريانو راخوي.

وكان رئيس الوزراء اليوناني انتونيس ساماراس من أطلق الحركة الديبلوماسية بشنه حملة تودد حقيقية في برلين وباريس سعيا لطمأنة دائني بلاده ولطلب مهلة إضافية قدرها سنتان حتى 2016 من اجل ان تحقق اثينا اهدافها المتعلقة بالميزانية.

وسيتوقف القرار بهذا الصدد على استخلاصات ترويكا الجهات الدائنة لليونان (الاتحاد الاوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) التي ستعود الى العاصمة اليونانية في مطلع سبتمبر.

ومن المتوقع ان يكون تقرير الترويكا جاهزا بحلول نهاية سبتمبر أو مطلع اكتوبر مع احتمال طرحه للنقاش خلال اجتماع وزراء مالية الاتحاد الاوروبي في 8 أكتوبر في لوكسمبورغ. ومن المستبعد في مطلق الاحوال ان يكون التقرير جاهزا عند انعقاد الاجتماع غير الرسمي لمجموعة اليورو في 14 سبتمبر في نيقوسيا.

ومن المحتمل ان تطرح للنقاش بهذه المناسبة مسألة منح مساعدة للدولة القبرصية المضيفة، لكن اسبانيا، القوة الاقتصادية الرابعة في منطقة اليورو والتي تواجه مشكلات مالية خطيرة، هي التي ستكون الموضوع الطاغي خلال الاجتماع.

وتنتظر مدريد التي سبق ان حصلت من شركائها على وعد بتقديم مساعدة قد تصل الى مائة مليار يورو لقطاعها المصرفي نتائج عمليات تدقيق مالي حتى تتمكن بناء عليها من تحديد المبلغ الذي ستحتاج اليه مصارفها بحلول نهاية سبتمبر على الارجح.

غير ان اسبانيا قد تضطر خلال الاسابيع المقبلة الى طلب إنقاذ مالي شامل تحسبا لشهر أكتوبر الذي ستواجه فيه استحقاقات ديون بقيمة 26 مليار يورو وفي وقت تترتب عليها مساعدة مناطقها بدءا بكاتالونيا التي طلبت من الحكومة المركزية مساعدة بقيمة 5 مليارات يورو.

ومن اجل دعم دول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات اقتصادية، دعا راخوي الى الإسراع في إقامة وحدة مصرفية بعدما تم إقرار مبدئها خلال آخر قمة أوروبية عقدت في نهاية يونيو.

«آبل» تستهدف منتجات «سامسونج» في قضية براءات اختراع

نيويورك ـ رويترز: في محاولة من شركة آبل الأميركية لاستغلال الفوز القضائي الكبير على منافستها سامسونج الكورية الجنوبية طلبت ابل من محكمة اتحادية في قضية منفصلة اعتبار ان 4 أجهزة أخرى من منتجات شركة سامسونج الكورية الجنوبية تخرق براءات اختراع آبل ومن بينها جهاز جلاكسي اس3.

وزعمت آبل في فبراير ان ما لا يقل عن 17 منتجا لسامسونج يخرق براءات اختراعها. وأضافت آبل في طلب لمحكمة في سان هوزيه بولاية كاليفورنيا 4 منتجات أخرى لقائمة المنتجات التي تخرق براءات الاختراع والتي نشرت ابتداء من أغسطس 2011، واستمرت خلال هذا الشهر.

الجزائر في المرتبة الـ 24 عالمياً في احتياطي الذهب

الجزائر ـ أ.ش.أ: احتلت الجزائر المرتبة الـ 24 في العالم فيما يخص احتياطي الذهب بـ 173,6 طنا حسب التقرير الاخير للمجلس العالمي للذهب الذي نشر مؤخرا.

وقال محافظ البنك المركزي الجزائري محمد لكصاسي ان احتياطي الجزائر من الذهب ليس معيارا لتقدير مقاومة الاقتصاد امام الصدمات الخارجية بسبب تذبذب اسعار هذا المعدن الثمين في الاسواق العالمية. واضاف لكصاسي ـ في تصريحات له اول من امس على هامش الاجتماع الـ 36 لمجلس جمعية البنوك المركزية الافريقية الذي يعقد بالعاصمة الجزائرية ـ ان من بين الاحتياطات الرسمية للجزائر احتياطي العملة الصعبة، وهو الوحيد الذي يستخدمه بنك الجزائر حاليا كمعيار لتقدير الوضع الخارجي للجزائر.

وتشير الحصيلة الاخيرة التي نشرها بنك الجزائر المركزي الى ان احتياطات الصرف دون احتساب الذهب قدرت بـ 182,22 مليار دولار في نهاية 2011.

استثمارات «زين» في الأردن تبلغ 1,25 مليار دولار

عمان ـ كونا: قدر الرئيس التنفيذي لشركة زين الاردن للاتصالات المتنقلة احمد الهنائدة استثمارات الشركة في سوق الاتصالات في الاردن منذ تأسيسه عام 1995 بحوالي 1,250 مليار دولار. وقال الهنائدة، في تصريح صحافي امس، ان الشركة استطاعت منذ اطلاقها خدمات الجيل الثالث في شهر مارس عام 2011 رفع حصتها في سوق الانترنت الى حوالي 37٪ مقارنة بحوالي 8٪ بداية عام 2011.

وأضاف ان قاعدة اشتراكات الجيل الثالث لدى الشركة حاليا تضم مليون اشتراك موزعة بين «الدنغل» للانترنت المنزلي والانترنت الخلوي على جهاز الهاتف النقال.

وأكد الهنائدة أهمية تحرير سوق الانترنت السلكي ما يسهم بتطوير القطاع وخفض الاسعار ودعم انتشار الانترنت وتقديم خدمات متطورة بسعات عالية مثل خدمات الفايبر للمنازل.

وامتدح الهنائدة التقنية السلكية التي «تعد اكثر استقرارا وديمومة من الانترنت اللاسلكي الذي غالبا ما يؤثر في سرعاته عامل المشاركة في الشبكة بين المستخدمين».

وأبدى الهنائدة استعداد زين الاردن للانتقال الى تقنية الجيل الرابع للانترنت، موضحا ان زين «بانتظار اقرار ووضوح رؤية الحكومة والبيئة التنظيمية بخصوص الجيل الرابع لتطبيقه».

وعن مساهمة الشركة المجتمعية، قال ان زين تنفق 5٪ من صافي ربحها سنويا على بنود المسؤولية الاجتماعية بقيمة اجمالية بلغت منذ تأسيس الشركة حوالي 50 مليون دولار.

وفيما يتعلق باتفاقية مجموعة زين الاقليمية وشركة قودافون العالمية، اكد الهنائدة ان هنالك محادثات لعقد اتفاق تجاري بين الطرفين يشمل تبادل الخدمات والاستشارات التجارية، مشيرا الى انه سيتم الاعلان عن الاتفاقية ومزاياها في الوقت المناسب.

اضطرابات كبيرة في رحلات لوفتهانزا في فرانكفورت بسبب إضراب المضيفين

فرانكفورت ـ أ.ف.پ: أعلن متحدث باسم شركة لوفتهانزا الألمانية ان حركة الطيران في فرانكفورت، ثالث مطار في أوروبا، اضطربت بشكل كبير بفعل إلغاء مئات الرحلات لشركة لوفتهانزا بسبب إضراب وطني نفذه أول من أمس مضيفو الشركة. وبعيد الظهر أوضح متحدث باسم شركة لوفتهانزا ان 190 من أصل الرحلات الـ 360 المتوقعة «الغيت».

وأعلن ان «غالبية الرحلات كانت قصيرة ومتوسطة في ألمانيا وأوروبا»، مضيفا ان ست رحلات فقط «كانت ستسير على الخطوط القارية ولاسيما نحو الولايات المتحدة والى وجهات نقوم بتسيير رحلات اليها عدة مرات يوميا وهو الامر الذي سمح بنقل الركاب من دون مشاكل» على متن رحلات اخرى.

وأعلن متحدث باسم نقابة «يوفو» التي تقول: انها تضم قرابة ثلثي حوالي 18 ألف مضيف ومضيفة في شركة الطيران الألمانية، لوكالة فرانس برس ان المشاركة في الإضراب كانت «مرتفعة جدا».

وتعذر على يوفو إعطاء نسبة مئوية عن الموظفين الذين توقفوا عن العمل.

وفي المطارات الألمانية الأخرى، مثل ميونيخ وبرلين وهامبورغ حيث لم يتوقف المضيفون والمضيفات عن العمل، «بقيت اضطرابات حركة الطيران محدودة».

وأضاف المتحدث «لا يمكننا تفاديها بالكامل لأن هناك طائرات تقلع او تحط في فرانكفورت تقوم ايضا برحلات الى هذه المطارات».

ويصل هذا النزاع الاجتماعي الى لحظة غير مؤاتية ذلك ان الفترة بين نهاية اغسطس وبداية سبتمبر تعتبر من فترات الذروة بالنسبة الى شركات الطيران.

فالعطلات الصيفية تنتهي الجمعة في أربع من أصل 16 مقاطعة ألمانية وهي بريم (شمال) وساكس السفلى (شمال) وساكس (شرق) وثورينج (شرق) في بلد تتوزع فيه العطلات الصيفية بحسب المناطق.

وفي مقابلة مع تلفزيون «ايه آر دي» الألماني، حذر رئيس نقابة المضيفين على الخطوط الجوية التجارية «يوفو» نيكولاي باوبليز من ان «الفوضى ستمتد لفترة بعد الظهر» بسبب عواقب اضراب الصباح.

وردا على سؤال لمعرفة ما اذا كانت نقابة المضيفين والمضيفات تعتزم الإعلان عن إضراب مجددا بعد توقف العمل في الصباح، لم يستبعد باوبليز حصول تحركات جديدة.

وقال «ذلك يتوقف على تصرف لوفتهانزا. نحن قادرون على التحرك في اي لحظة في كل ألمانيا عبر الاعلان عن تحركاتنا قبل حصولها بست ساعات».

وتقلع حوالي 840 رحلة للشركة او تحط يوميا في مطار فرانكفورت (غرب) الذي يشكل القاعدة الرئيسية للشركة.

وقررت نقابة يوفو الاضراب بعد فشل مفاوضات مع الإدارة حول الرواتب وشروط العمل.

وفي ابريل، طالبت النقابة بزيادة الرواتب بنسبة 5٪ على مدى 15 شهرا ومع مفعول رجعي اعتبارا من الاول من يناير وذلك بهدف التعويض عن ثلاثة أعوام من تجميد الرواتب.

مبيعات أنقرة لطهران من الذهب تنقذ الاقتصاد الإيراني

واشنطن ـ أ.ش.أ: ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية أمس أن قيام تركيا بتوسيع مبيعاتها من الذهب إلى إيران هو ستار لمساعدة طهران على التعافي من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها وفي نفس الوقت يساعد أنقرة على خفض عجزها التجاري.

وأضافت الصحيفة ـ في سياق تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني ـ أن بيانات جهاز الإحصاء في العاصمة التركية أنقرة أثبتت أن طهران أصبحت السوق الأكبر لمبيعات الذهب التركي، حيث إن نسبة استيراد إيران من الذهب التركي وصلت هذا العام إلى 6,2 مليارات دولار أي بنسبة 86٪ من مجمل صادرات تركيا من الذهب.

وأشارت الصحيفة إلى أن صادرات الذهب التركية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2012 ارتفعت خمسة أضعاف من مجموع الصادرات في عام 2011، وذلك بسبب ارتفاع الطلب من إيران عليه، وكان في العامين الماضيين لا تمثل مبيعات الذهب التركي إلى إيران أكثر من 4٪ من مجمل مبيعاتها.

وتابعت الصحيفة أن عجز التجارة الخارجية التركية في يوليو تراجع بنسبة 14,3٪ أي حوالي 7,89 مليارات دولار عن العام الماضي، وذلك مع مواصلة تركيا تنويع أسواقها وزيادة صادراتها إلى الخارج على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تجتاح الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر مشتر للبضائع التركية، وحالة التوتر السياسي بسبب الصراع السوري.

وقال نايجل ريندیل ـ وهو محلل رفيع المستوى في مؤسسة ميدلي جلوبال أدفايسورز في لندن ـ «إن تركيا لجأت إلى إعادة توجيه صادراتها إلى الشرق الأوسط وأوروبا خصوصا في ظل الأزمات التي تواجة دول العالم»، مضيفا «أن تركيا استغلت حاجة إيران إلى الذهب وقامت بإنعاش اقتصادها».

واختتمت الصحيفة تقريرها بالقول أن صادرات تركيا ارتفعت بنسبة 8,5٪ هذا العام مقارنة مع الأشهر السبعة الأولى من العام الماضي، في حين انخفضت وارداتها بنسبة 1,5٪ خلال هذا العام، وذلك وفقا لإحصاءات وكالة الدولة التركية.

بيان: الاقتصاد الكويتي في مرحلة حرجة تستلزم زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي لتنشيط العجلة الاقتصادية

قال التقرير الاسبوعي لشركة بيان للاستثمار: ان تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية شهدت خلال الأسبوع الماضي نشاطا ملحوظا للمضاربات السريعة وعمليات الشراء التي تركزت بشكل رئيسي على الأسهم الرخيصة، مما دفع بالمؤشرين السعري والوزني لتسجيل الارتفاع بنهاية الأسبوع، ولاسيما المؤشر السعري الذي شهد ارتفاعا ملحوظا مكنه من التحول إلى المنطقة الخضراء على الصعيد السنوي.

فقد أقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي مسجلا ارتفاعا نسبته 0,83٪، بالمقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي في المقابل، دفعت عمليات جني الأرباح التي نفذت على بعض الأسهم القيادية مؤشر كويت 15 إلى تسجيل تراجع أسبوعي محدود.

هذا وكان السوق قد تمكن من تحقيق نمو طفيف لمؤشراته الثلاثة في الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك، والجلستان اللتان تبعتا عطلة عيد الفطر السعيد، وذلك بعد أربعة أسابيع متتالية من الخسائر، إذ لقي دعما من عودة القوى الشرائية وعمليات التجميع على الكثير من الأسهم المدرجة، ولاسيما القيادية والثقيلة منها، وخاصة في قطاع البنوك.

وعلى صعيد الشأن الاقتصادي، اشار التقرير الى ما أوضحته تقارير بنك الكويت المركزي من تحقيق الودائع الحكومية في البنوك المحلية قفزة كبيرة بلغت 61٪ خلال الفترة من يوليو 2011 إلى يوليو 2012، حيث أودعت الحكومة ما يقارب من 1,96 مليار دينار في البنوك المحلية خلال تلك الفترة، في المقابل، مازالت أرقام الائتمان متواضعة، إذ ارتفعت محفظة القروض في يوليو الماضي بنسبة 0,008٪، أو 3٪ في أول 7 أشهر من العام الحالي إلى 26,38 مليار دينار، وبذلك يكون الائتمان قد نما بنسبة 4,5٪ في آخر 12 شهر.

وقال التقرير: إنه من المستغرب أن تمتلك دولة هذا الفائض الكبير من الأموال والاحتياطات المالية العاطلة، في حين وصلت الأوضاع الاقتصادية الوطنية إلى مرحلة حرجة تستلزم تدخل حكومي سريع وزيادة جذرية وكبيرة في الانفاق الحكومي لتنشيط العجلة الاقتصادية، متسائلا عن اسباب احتجاز هذه الودائع عن أداء دورها المفترض في انقاذ الاقتصاد الكويتي؟ ومتى سيحين الوقت لاستخدامها بالشكل الصحيح إن لم يكن في هذه المرحلة الحرجة، والتي وصلت فيها أوضاع العديد من الشركات الكويتية وخاصة الاستثمارية، إلى حافة الانهيار.

وعلى صعيد متصل، نوه التقرير الى ما ذكرته مؤسسة «فاينانشيال تايمز» في تقرير لها صدر مؤخرا أن نسبة الإنفاق الاستثماري والتنموي في الكويت حاليا في أدنى مستوى خلال 10 سنوات، مشيرا إلى الأزمات السياسية المتلاحقة بين الحكومة والنواب، فضلا عن بيروقراطية وروتين وتشريعات عفا عليها الزمن، حتى تراجعت الكويت إلى الوراء وتخلفت عن جاراتها، مثل الإمارات وقطر.

وعلق تقرير «بيان» على ذلك بالقول: انه لمن المؤسف أن الأسلوب الذي تمت به معاجلة الأزمة المالية وأثارها على الكويت، كان سببا مباشرا في تراجع سمعة الكويت على المستوى الاقتصادي، إلى الحد الذي أصبح موضوع تأخر الأداء الحكومي الكويتي رغم توافر الفوائض المالية عنصرا مشتركا في أغلب التقارير التي تصدر من جهات دولية ومحلية، أو مؤسسات صحافية عريقة متخصصة، بحيث أصبحت هذه هي القناعة السائدة عن الاقتصاد الكويتي ومستقبله، خاصة في ظل الاعتراف الحكومي بتأخر تنفيذ الخطة والعقبات التي تعترضها، فإننا ننتظر إجراءات فعالة وقوية من أجل تصحيح المسار قبل الوصول إلى مرحلة الاندثار الكبير لدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

انتهاء مهلة إعلانات الشركات

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد أنهى السوق تعاملات الأسبوع على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث أغلق كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني في المنطقة الخضراء، فيما لم يتمكن مؤشر كويت 15 من تسجيل الارتفاع، لينهي الأسبوع مسجلا خسائر محدودة.

وقد جاء هذا الأداء في ظل القوى الشرائية النشطة وعمليات التجميع التي استهدفت العديد من الأسهم، ولاسيما الأسهم الصغيرة التي شهدت ارتفاعات ملحوظة خلال معظم جلسات الأسبوع، مما أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من شهر، في حين لم تكن عمليات جني الأرباح غائبة في التأثير على حركة التداول خلال الأسبوع، لتتسبب في تخفيف المكاسب الأسبوعية للمؤشرين السعري والوزني، فيما تمكنت من دفع مؤشر كويت 15 إلى تسجيل التراجع على المستوى الأسبوعي.

من جهة أخرى، انتهت الفترة القانونية الممنوحة للشركات لكي تفصح عن بياناتها المالية لفترة النصف الأول من العام الحالي، حيث أعلنت 177 شركة من أصل 199 شركة مدرجة في السوق الرسمي، محققة 663,43 مليون دينار أرباحا صافية، وبتراجع نسبته 31,98٪ عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من عام 2011، والتي بلغت 975,33 مليون دينار. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,862,56 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 1,43٪ عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا بنسبة بلغت 0,51٪ بعد أن أغلق عند مستوى 400,18 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 954,56 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0,53٪.

وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع آخر خمس جلسات قبل الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 30,91٪ ليصل إلى 19,99 مليون دينار، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 80,39٪، ليبلغ 316,05 مليون سهم، وذلك مقارنة بآخر خمسة أيام قبل الأسبوع الماضي.